



مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في العلوم الإنسانية
تصدرها جامعة صبراتة بشكل الكتروني

ارتدادات الثورة الليبية بين الواقع والمأمول

Repercussions of the Libyan Revolution: Reality and Expectations

د. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم
أستاذ علم السياسة، جامعة طرابلس – ليبيا

Mabulgasem@yahoo.com

m.kashiem@uot.edu.ly

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية:

2017-139

الترقيم الدولي:

ISSN (print) 2522 - 6460

ISSN (Online) 2707 - 6555

الموقع الإلكتروني للمجلة:

<https://jhs.sabu.edu.ly>

ارتدادات الثورة الليبية بين الواقع والمأمول

Repercussions of the Libyan Revolution: Reality and Expectations

د. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم
أستاذ علم السياسة، جامعة طرابلس – ليبيا
Mabulgasem@yahoo.com
m.kashiem@uot.edu.ly

ملخص:

لقد مر على قيام الموجة الأولى لثورات الربيع العربي ما يزيد عن عقد وما زلنا نرصد تداعياتها القطرية والإقليمية والعالمية. وتعاني ليبيا مثلها في ذلك مثل بقية ثورات الربيع العربي تداعيات داخلية وخارجية تعيق تحقيق عملية التحول السلمي للديمقراطية. وبالرغم من المعوقات التي اعترضت وتعترض مسار ثورة فبراير، إلا أن البلاد نجحت مثلاً في إجراء انتخابات محلية وقومية منذ 2012.

وتهدف هذه الدراسة إلى وصف وتحليل ارتدادات ثورة 17 فبراير في إطار مقارنة يأخذ في الحسبان البلدان العربية التي تصنف بالموجة الأولى للربيع العربي. وطالما أن هذه الدراسة استطلاعية في المقام الأول عليه فإن التركيز سينصب على الارتدادات الإيجابية والسلبية لثورة فبراير. وسيتم في هذا الإطار تصنيف الارتدادات إلى مستويين يتعلق الأول منهما بالبعد الداخلي ويشمل الثاني المستوى الخارجي أو العالمي. وبطبيعة الحال يعكس المستويين الداخلي والخارجي ارتدادات إيجابية يمكن المحافظة عليها وأخرى سلبية يمكن تفاديها في المستقبل. وبالرغم من وجود معوقات داخلية وخارجية للثورة الليبية، إلا أن استمرارها لأكثر من عقد من الزمان يشير إلى قدرتها على التكيف المستمر مع البيئة المحيطة.

الكلمات المفتاحية: الربيع العربي، ثورة فبراير، ارتدادات داخلية، ارتدادات خارجية، التدخل الخارجي، الإعلان الدستوري، المؤتمر الوطني العام.

Repercussions of the Libyan Revolution: Reality and Expectations

Abstract

More than a century has passed since the first wave of the Arab Spring revolutions, however, their national, regional, and global repercussions are still seen clearly. Libya is experiencing internal and external repercussions that impede achieving the process of the peaceful transition to democracy. Despite the obstacles that obstructed the course of the February Revolution, the country succeeded, for example, in holding local and national elections since 2012.

This study aims to describe and analyze the repercussions of the February revolution in a comparative framework that takes into account the Arab countries that are classified as the first wave of the Arab Spring, e.g., Tunisia and Egypt. As long as this study is primarily exploratory in nature, it focused on the positive and negative repercussions of the February revolution. In this context, the setbacks are classified into two levels, the first of which relates to the internal dimension, and the second includes the external or global level. Both the internal and external dimensions reflect positive repercussions that may maintain and negative ones that can be avoided in the future. Despite the existence of these obstacles to the Libyan revolution, its persistence for more than a decade indicates its ability to interact and adapt continuously to the surrounding environment.

Keywords: the Arab Spring, the February Revolution, Internal Setbacks, External Setbacks, External Intervention, the Constitutional Declaration, the General National Congress.

مقدمة:

لم تكن بداية الربيع العربي في كل من تونس ومصر بعيدة عن الديار الليبية، حيث إن ارتدادات ثورة الياسمين في تونس تخطت في بادئ الأمر الأراضي الليبية إلى مصر من خلال قيام ثورة 25 يناير 2011، لكن سرعان ما عادت وقامت الثورة في ليبيا في 17 فبراير 2011. فوفقا لنظرية الدمينو، فإن قيام الثورة التونسية يفترض أن تؤدي إلى قيام الثورة الليبية أولا ثم الثورة المصرية ثانيا. لكن قيام ثورات الربيع العربي بالوثيرة التي هي عليها الآن قد يعني تعديل نظرية الدمينو من ناحية، وتطوير أطر نظرية جديدة تصفها وتحللها من ناحية أخرى.

على كل حال لقد كانت سنة 2011 حافلة بقيام ثورات الربيع العربي في شمال أفريقيا أولا، ثم بقية بلدان الربيع العربي الأخرى وبقيّة مناطق العالم ثانيا. فبينما نجحت ثورات الربيع العربي في شمال أفريقيا في تغيير نظم الحكم التسلطية التي هيمنت على مقاليد الأمور لعقود طويلة، يلاحظ أن بقية ثورات الربيع العربي قد حققت إصلاحات سياسية ملحوظة.

منهجية الدراسة:

إن قيام ثورة 17 فبراير 2011 قد تم في ظل ظروف بيئية محددة، وبالتالي فقد اتسمت بخصائص تميزها عن بقية ثورات الربيع العربي.⁽¹⁾ فقد انخرفت ثورة فبراير 2011 عن الطابع السلمي الذي كان واضحا في بداية الأمر، وذلك عندما خرجت مظاهرات سلمية في مدن مثل: البيضاء، وبنغازي، والزواوية، والزنتان. لكن الاستخدام المفرط للقوة منذ البداية حول ثورة فبراير من الطابع السلمي إلى الاستخدام الملحوظ للعنف من قبل النظام السابق. وعلى عكس الثورتين التونسية والمصرية، استمرت ثورة 17 فبراير لفترة تجاوزت الثمانية أشهر (أي من 17-2-2011 إلى 23-10-2011)، ووصل ضحاياها إلى الآلاف القتلى والجرحى.⁽²⁾

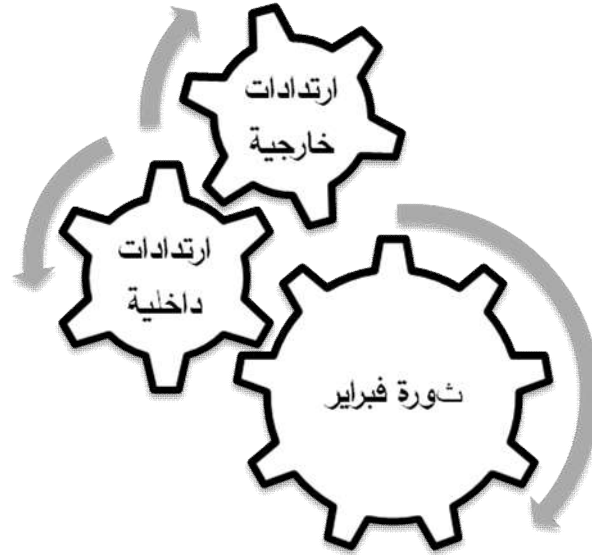
وتهدف هذه الدراسة عموما إلى وصف وتحليل ثورة فبراير على الصعيدين الوطني والدولي في إطار مقارنة يأخذ في الحسبان مدى تفاعل وتكيف ليبيا مع محيطها البيئي منذ 2011. فيما يتعلق بإشكالية الدراسة فإنه يمكن بلورتها في السؤالين التاليين: هل يمكن تقييم ثورة فبراير بعد مرور أكثر من عقد من الزمان؟ وما هي الارتدادات المترتبة على ثورة فبراير؟ إن الإجابة المبدئية على السؤالين السابقين تقودنا إلى تطوير الفرضية التالية: إن ثورة فبراير، مثلها مثل الثورات الربيع العربي الأخرى، نتج وينتج عنها ارتدادات إيجابية وأخرى سلبية على المستويين الوطني والعالمي.

ويشير الشكل: 1 عموما إلى العلاقة المتوقعة بين ثورة فبراير من ناحية، وبين البيئة الداخلية والخارجية من ناحية أخرى. وبينما تم التعامل مع ثورة فبراير كمتغير مستقل، يلاحظ أن الارتدادات الداخلية والخارجية قد تم التعامل معها كمتغيرين تابعين. وتعكس الفرضية السابقة عموما تبني الدراسة لما يعرف في أدبيات البحث العلمي بالتصميم المتعدد الأوجه "Multivariate Design" الذي يصف ويحلل

تأثير متغير مستقل على أكثر من متغير تابع. عليه، تبرز أهمية هذه الدراسة في التعويل على المناهج الوصفية والتحليلية والمقارنة للتعرف على النتائج السلبية والإيجابية لثورة فبراير من ناحية، والتعرف على نتائج الثورة على المستويين الداخلي والخارجي من ناحية أخرى. كما أن أهمية هذه الدراسة تبرز أيضا في استخدام تصميم متعدد الأوجه حتى يمكن التعرف على النتائج المختلفة لثورة فبراير. (ولمعرفة المزيد عن التصميم المتعدد الأوجه انظر، خشيم، 2009: 177-178) وأخيرا فإن لهذه الدراسة قيود مكانية تتمثل في التركيز على الثورة الليبية، وزمانية تتجسد في السنوات 2011-2020، ومنهجية تتعلق باستخدام أطر نظرية محددة مثل المناهج الوصفية والتحليلية والمقارنة.⁽³⁾

الشكل: 1

تأثير الثورة الليبية على محيطها الداخلي والخارجي



يتضح مما سبق، أن هذه الدراسة تصف وتحلل بشكل موضوعي ارتدادات الثورة الليبية بعد مرور أكثر من عشر سنوات، وهي مدة كافية لكي نقول مالها وما عليها على المستويين الداخلي والخارجي. وبناء على الفرضية السالفة الذكر، فإنه سيتم اختبار مدى مصداقية ذلك من خلال المحاور التالية:

أولاً، ثورة فبراير 2011: المسار والارتدادات،

ثانياً، الارتدادات الداخلية لثورة فبراير 2011،

ثالثاً، الارتدادات الخارجية لثورة فبراير 2011،

رابعاً، خاتمة الدراسة.

أولاً، ثورة فبراير 2011: المسار والارتدادات

بينما مثلت المرحلة الممتدة من 17 فبراير 2011 إلى تاريخ إعلان تحرير كامل التراب الليبي في 23-10-2011 مرحلة الثورة، يلاحظ أن المرحلة التي تلت إعلان التحرير تجسد بدورها مرحلة بناء ليبيا الجديدة كدولة قانون ومؤسسات وديمقراطية. فالقيم والشعارات التي رفعها ثوار فبراير خلال مرحلة الثور

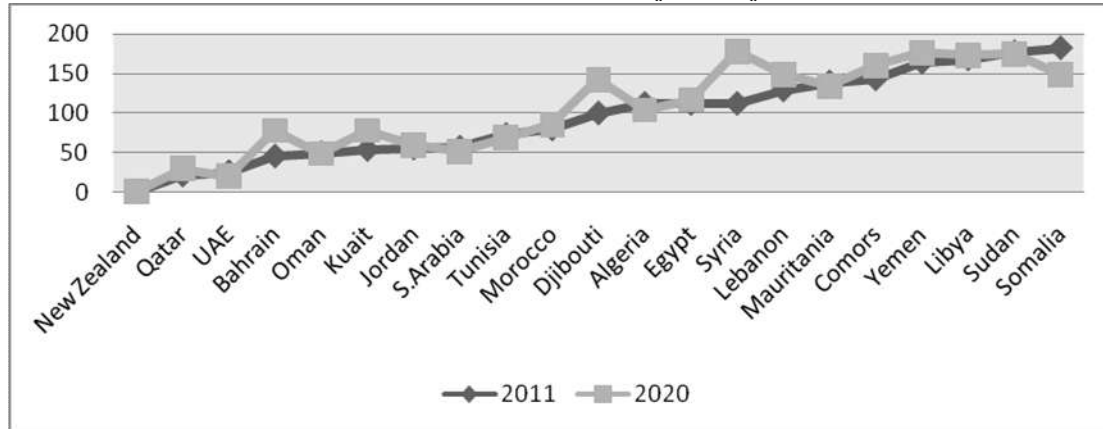
قد بدء الشعب الليبي في ترجمتها على أرض الواقع بحيث تتحول ليبيا بالفعل إلى دولة ديمقراطية يأمل أن يتمتع فيها الجميع بالحرية والمساواة والعدالة.

وبالرغم من أن مطالب ثوار فبراير في بادئ الأمر كانت تهدف إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إلا أن النظام الديكتاتوري قد حول مسارها إلى ثورة دموية كلفت ليبيا خسائر بشرية ومادية ومعنوية كبيرة. فالشهور الثمانية لثورة فبراير نتج عنها انتصار الثورة والقضاء على نظام ديكتاتوري هيمن على البلاد والعباد لمدة تزيد عن أربعة عقود، ولكن الإشكالية بعد ذلك تجسدت في بناء دولة ديمقراطية من فراغ مؤسساتي وبنية تحتية متهاكة وفساد كبير.⁽⁴⁾

فبيانات الشكل: 2 تشير إلى أن ترتيب ليبيا في الفساد خلال السنوات، 2008-2011 يعتبر من ضمن الترتيبات الأعلى على مستوى العالم العربي. ويلاحظ على بيانات الشكل: 2 أن معظم البلدان العربية تعاني من الفساد بدرجات مختلفة من ناحية، وأن بلدان الربيع العربي خاصة ليبيا تأتي على رأس القائمة من ناحية أخرى. عليه يمكن القول بأن الفساد السياسي والمالي يمكن اعتباره من ضمن العوامل المؤدية لثورة فبراير وبقية ثورات الربيع العربي. كما يلاحظ على بيانات الشكل: 2 أيضا زيادات مستويات الفساد في ليبيا وبقية البلدان العربية في 2020 مقارنة بـ 2020 نظرا لتداعيات سياسية (فساد النخب) وأخرى هيكلية.

الشكل: 2

مستويات الفساد في ليبيا في إطار مقارن خلال السنوات 2011-2020



Data source: Corruption Perception Index, 2011-2020.

وبعيدا عن مناخ المعارك الدامية والقتال العنيف، فإن مرحلة الثورة قد شهدت إنجازات سياسية ملحوظة ساعدت فيما بعد بطبيعة الحال في الانتقال إلى مرحلة بناء الدولة الديمقراطية. فمنذ الأسابيع الأولى لثورة فبراير، كان لا بد من التفكير في كيان سياسي ودستور وقوانين تنظم الحياة السياسية خلال مرحلة الثورة، حتى يمكن بناء الدولة الديمقراطية فيما بعد. باختصار أن قيام ثورة فبراير 2011 قد نقلت ليبيا خلال فترة بسيطة من نظام حكم تسلطي إلى عملية تحول ديمقراطي تساوي فيها الجميع.

ويمكن عموماً الإشارة إلى أبرز ارتدادات ثورة فبراير الليبية في بعدين، أحدهما يعكس البيئة الداخلية والآخر يمثل البيئة الخارجية. فعلى مستوى البيئة الداخلية، فإن ليبيا الجديدة تلتزم بالفعل طريقها في الديمقراطية وبناء دولة القانون والمؤسسات وقد قطعت بالفعل شوطاً لا بأس به، حيث تم التوافق على إعلان دستوري مؤقت في 3-8-2011 رسم خارطة طريق محددة للتحوّل الديمقراطي. أما فيما يتعلق بالارتدادات الخارجية، فإن ليبيا تحولت من دولة تسلطية منبوضة تدعم الإرهاب إلى دولة تعمل على تحسين صورتها النمطية في العالم ككل. لكن الصورة ليست في مجملها نرجسية، حيث يلاحظ أيضاً وجود ارتدادات سلبية سيتم التعرّض لها في ثنايا هذه الورقة.

ثانياً، الارتدادات الداخلية لثورة 17 فبراير 2011:

بطبيعة الحال لثورة 17 فبراير ارتدادات تحسب لها وعليها، مثلها في ذلك مثل بقية الثورات الأخرى سواء أكانت عربية أو أجنبية.⁽⁵⁾ ويعزى بعضهم عدم نجاح بلدان الربيع العربي، ولا تعتبر ليبيا استثناء لذلك، في التحوّل السلمي للديمقراطية إلى عدة اعتبارات لعل أهمها: ⁽⁶⁾

1. إن حادثة الاستقلال السياسي لليبيا وبقية بلدان الربيع العربي لم يؤهلها بعد لبناء نظم ديمقراطية قوية، حيث إن هذه الدول مازالت تعاني من أزمة النفوذ أو الاختراق "Penetration" التي أشار إليها هنتجتون. فحكومات البلدان الحديثة الاستقلال تعاني من أزمات التنمية السياسية المتعارف عليها في أدبيات علم السياسة، التي من أبرزها عدم السيطرة على حدود ومناطق الدولة المختلفة، وانقسامها على أسس عرقية ودينية ولغوية.⁽⁷⁾

2. عدم وجود رؤية سياسية موحدة لمستقبل بلدان الربيع العربي، حيث توجد رؤية دينية وأخرى علمانية متعارضة فيما يتعلق بمستقبل بلدان الربيع العربي السياسي والاقتصادي والاجتماعي-الثقافي. فالتحوّلات الديمقراطية قد نجحت في دول شرق أوروبا في العقد الأخير من القرن العشرين، لأنها اتفقت ببساطة على تبني الليبرالية الرأسمالية. إذن، فبلدان الربيع العربي تمثل بالنسبة لجريجوري جوس، دول ضعيفة حديثة الاستقلال وتعاني من أزمات التنمية السياسية من ناحية، ومجتمع منقسم على نفسه من خلال صراع تيارات سياسية ودينية مختلفة من ناحية أخرى.⁽⁸⁾

إن هدف هذه الورقة ليس حصر كل الارتدادات الداخلية سواء أكانت إيجابية أم سلبية. وسنتعرض عموماً لعدة نقاط تعكس الارتدادات الداخلية الإيجابية، وأخرى مثلها تجسد الارتدادات الداخلية السلبية في إطار المحورين الفرعيين التاليين.

الارتدادات الداخلية الإيجابية:

لا شك أن لكل ثورة قام بها الشعب ارتدادات إيجابية ملموسة، وإلا لما قام بها الشعب وقدم في سبيل ذلك تضحيات بشرية ومادية. فالشعب الليبي عندما قام بثورة فبراير 2011 قدم تضحيات بشرية ومادية

كبيرة في سبيل الحصول على حريته من نظام حكم ديكتاتوري. ويمكن في هذا السياق التأكيد على تنوع الارتدادات الداخلية الإيجابية من حيث الكم والكيف، ولكن القيود المنهجية لهذه المقالة ستجعلنا نشير إلى عشرة ارتدادات إيجابية على سبيل المثال لا الحصر، وذلك على النحو التالي: (9)

1. القضاء على نظام حكم ديكتاتوري حكم البلاد والعباد لفترة زمنية تزيد عن أربعة عقود (1969-2011)،

2. البدء في عملية الانتقال من الثورة إلى بناء الدولة، ابتداء من نقطة الصفر لأن نظام القذافي لم يترك مؤسسات قوية على غرار ثورتي تونس ومصر حيث وجد مثلاً دستور ومؤسسة للجيش.

3. صدور الإعلان الدستوري المؤقت، الذي رسم خارطة طريق محددة للتحوّل الديمقراطي.

4. صدور قوانين مكملّة بطريقة ديمقراطية تؤسس للتحوّل الديمقراطي، مثل قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام، وقانون الكيانات السياسية (الأحزاب السياسية والمجتمع المدني).

5. إجراء أول انتخابات برلمانية ناجحة بالمقاييس الدولية في 7-7-2012، حيث وصلت نسبة التسجيل في القوائم الانتخابية إلى أكثر من 90%، ونسبة المشاركة في التصويت حوالي 65%.

6. انتشار الثقافة السياسية المشاركة التي ستدعم بطبيعة الحال التحولات الديمقراطية في إطار ليبيا الجديدة. (10)

7. وجود حراك سياسي مكثف على المستويات الرسمية وغير الرسمية، حيث أصبح الرأي العام والمجتمع المدني والأحزاب السياسية طرفاً مهماً في هذا الحراك.

8. بروز قيم سياسية تؤكد على الحرية والمساواة والعدالة في إطار النظام الديمقراطي الذي تتبناه ليبيا الجديدة.

9. قيام المرأة بدور رئيسي خلال مرحلة الثورة ومرحلة بناء ليبيا الجديدة، حيث يلاحظ في هذا السياق أن نظام القذافي كان يستغل قضية المرأة سياسياً ويحرمها كثير من حقوقها.

10. قيام الشباب بدور مفصلي في مرحلة الثورة وما بعدها، حيث يساهم الشباب الذين يشكلون أكثر من نصف السكان في بناء ليبيا وتحديد مستقبلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي

الارتدادات الداخلية السلبية:

ينتج عن الثورات في كل أنحاء العالم المعاصر نتائج سلبية قد تستمر لفترة زمنية طويلة، وذلك على غرار ما حدث في الثورتين الفرنسية والروسية مثلاً. ولا تعتبر ثورة فبراير الليبية عموماً استثناء لهذه القاعدة، حيث يلاحظ في هذا السياق بروز ارتدادات سلبية يمكن أن نشير إلى بعضها على النحو الآتي: (11)

1. فوضى انتشار السلاح والجماعات المسلحة،

2. وجود قوة غير رسمية موازية للدولة، حيث توجد كتائب مسلحة للثوار وأشباه الثوار بل وأصحاب السوابق،
3. بروز تيار سياسي متشدد لا يعترف بشرعية الدولة، مثل التيار السلفي،
4. المظاهرات والاعتصامات واقتحام مقر الدولة الليبية،
5. صراع النخب السياسية الجديدة، متجسدا في بروز تيارين ديني وعلماني يعملان على تحقيق أجندة محددة لا تتماشى بالضرورة مع المصلحة العامة،
6. انتهاكات حقوق الإنسان من قبل بعض الجماعات الخارجة عن القانون،
7. عدم تفعيل القضاء والعدالة الانتقالية،
8. وجود أعداد كبيرة من اللاجئين الليبيين المناصرين للقذافي بالخارج تغاديا من الانتقام في ظل عدم تفعيل القضاء والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية،
9. تردي الخدمات العامة وتهالك البنية التحتية،
10. بروز النزعة الانفصالية، مثل أنصار الفيدرالية في إطار جماعة إعلان برقة.

إن الاستعراض السريع لبعض الارتدادات الداخلية الإيجابية والسلبية يتطلب الوقوف على بعض النقاط بشيء من التفصيل، حيث أن المقام لا يتسع هنا لاستعراض كل الارتدادات سواء تمت الإشارة إليها أو لم تتم الإشارة إليها في إطار هذه الورقة. ومن أمثلة النقاط المهمة الواردة في هذا المحور من المقالة التي سنتعرض لها باختصار ما يتعلق بالآتي:

• صدور الإعلان الدستوري المؤقت،

• نجاح انتخاب المؤتمر الوطني العام،

صدور الإعلان الدستوري المؤقت:

نظرا للفراغ المؤسساتي الكبير الذي تركه النظام السابق، عليه فقد أصدر المجلس الانتقالي الوطني إعلان دستوري مؤقت في 3-8-2011 واضحا لمعالم تم فيه رسم الخطوط العريضة لخارطة طريق تتعلق بعملية التحول الديمقراطي في ليبيا الجديدة. ولقد صدر الإعلان الدستوري المؤقت في 3 رمضان 1432 هجري الموافق 3 أغسطس 2011. (37 مادة)، أي بعد حوالي مرور ستة أشهر على ثورة 17 فبراير. وبالرغم من أن الإعلان الدستوري لم يحدد شكل نظام الحكم (برلماني أم رئاسي)، إلا أنه من الملاحظ أن هذا الإعلان يؤكد على أن ليبيا دولة ديمقراطية مبنية على التعددية السياسية والحزبية. (م4) ويمكن الإشارة بإيجاز إلى مراحل التحول الديمقراطي التي أشار إليها الإعلان الدستوري في الباب الثالث (المواد من 17 إلى 30) وفقا للتسلسل الآتي:

- ينتقل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت إلى مقره الرسمي بطرابلس بعد صدور إعلان التحرير الكامل للتراب الليبي (23-10-2011)، ويقوم بتكليف حكومة مؤقتة خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ إعلان التحرير (23-11-2011).
- يقوم المجلس الوطني الانتقالي المؤقت باتخاذ جملة من الخطوات المهمة في إطار عملية التحول الديمقراطي في ليبيا الجديدة خلال فترة زمنية أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ إعلان التحرير (أي بتاريخ 23-01-2012):
 - إصدار قانون خاص بانتخاب المؤتمر الوطني العام، وقد صدر هذا القانون بالفعل تحت مسمى القانون رقم (4) لعام 2012 ميلادي.
 - تعيين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وقد قامت بالفعل بدور مهم حيث أجريت ثلاثة انتخابات وطنية نزيهة وشفافة وديمقراطية خلال عامي 2012، 2014.
 - الدعوة إلى انتخاب المؤتمر الوطني العام، وقد قام الشعب الليبي بالفعل بالمشاركة في انتخابات ناجحة باعتراف العالم وعقد المؤتمر الوطني العام أول جلسة له في 20 رمضان (يوم تحرير طرابلس) الموافق 8-8-2012، حيث استلم السلطة رسميا من المجلس الوطني الانتقالي، وبالتالي شهدت ليبيا عملية انتقال سلسلة للسلطة على غرار الدول الديمقراطية. ووفقا للإعلان الدستوري المؤقت، فإن المؤتمر الوطني العام المنتخب يعتبر الخطوة الرئيسية في الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة بناء دولة القانون والمؤسسات والدستور.

انتخاب المؤتمر الوطني العام: (12)

لا تستقيم النظم الديمقراطية إلا بالانتخابات الحرة والنزيهة، ولا تعتبر ليبيا الجديدة استثناء لهذه القاعدة. فالإعلان الدستوري المؤقت الذي وضع معالم خارطة طريق للتحول الديمقراطي في ليبيا الجديدة أكد على أهمية الانتخابات، ووضع بالتالي تواريخ محددة للانتخابات المؤتمر الوطني العام أولا، ولمجلس النواب ثانيا. ويتوقع أن تصبح الانتخابات في ليبيا الجديدة بعد ذلك أمرا روتينيا يجرى كل فترة زمنية محددة وذلك حسب ما سيقره مشروع الدستور الجديد الذي لم يتم الاستفتاء عليه بعد (حتى 10-10-2021). وطالما أن انتخابات المؤتمر الوطني في 7-7-2012 تعتبر أول انتخابات ليبية تعكس العملية الانتخابية بكل تجلياتها، عليه فإن هذا المحور سيركز على وصفها وتحليلها في إطار مقارن يأخذ في الحسبان تجارب بلدان الربيع العربي الأخرى وبقية النظم الديمقراطية على مستوى العالم المعاصر.

وبالرغم من أن ليبيا انخرطت في انتخابات خلال السنوات (1952-1965) إلا أن أول انتخابات ليبية ناجحة بعد الثورة كانت في 7-7-2012. فمن حيث الكم تمتع كل ناخب بصوتين أحدهما يختار بموجبه مرشحا مستقلا والآخر يختار من خلاله قائمة انتخابية تمثل مرشحي الأحزاب والكيانات السياسية

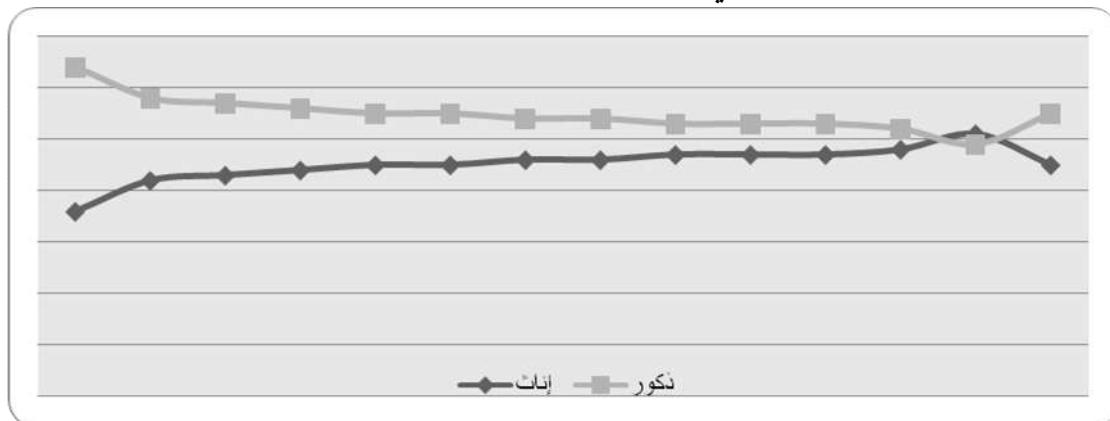
المختلفة. كما يلاحظ في هذا السياق أيضا أن نسبة المشاركة في الانتخابات تعتبر مرتفعة مقارنة بالبلدان الديمقراطية التقليدية بشكل عام،⁽¹³⁾ وبالجارتين تونس ومصر بشكل خاص.⁽¹⁴⁾ فلقد تعدت نسبة المسجلين في قوائم انتخاب المؤتمر الوطني العام أكثر من 90% من العدد الكلي المؤهل للمشاركة في الانتخابات، حيث وصل العدد حسب إحصائيات المفوضية العليا لانتخابات ليبيا إلى أكثر من 90% أو (2865937 مليون مسجل). وكما هو معروف في إطار أدبيات الانتخابات تبرز فجوة بين قوائم المسجلين في الانتخابات والمشاركين فيها، لاعتبارات وأسباب مختلفة تتعلق بالجوانب المادية والمعنوية والأخلاقية.

وتشير بيانات الشكل: 3 عموما إلى ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمرأة الليبية، سواء أكانت في مرحلة التسجيل في قوائم الانتخابات أو في مرحلة التصويت الفعلية خلال يوم 7-7-2012. إن المشاركة الكبيرة للمرأة الليبية في انتخاب المؤتمر الوطني العام لسنة 2012 فاقت توقعات العديد من الباحثين والسياسيين، الأمر الذي أضفى بعدا هاما على أول انتخابات ليبية منذ حوالي خمسة عقود مضت. فأخر انتخابات شهدتها ليبيا كانت عام 1964،⁽¹⁵⁾ وهي انتخابات لم تشارك فيها المرأة بالشكل المطلوب نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين.

فالمشاركة الكبيرة للمرأة الليبية في انتخاب المؤتمر الوطني العام لعام 2012 تعتبر مؤشر إيجابي يصب في مصلحة المرأة الليبية وليبيا ككل، حيث يتوقع مشاركتها الفعالة وجنيها لثمار هذه المشاركة في الانتخابات المقبلة التي ستخترق فيها ليبيا بشكل متكرر على المستوى الوطني والمستويات المحلية. كما أن مشاركة المرأة الليبية بشكل كبير في العملية الانتخابية يعتبر صمام أمان لمنع ليبيا من التطرف السياسي، نظرا لأنها معنية بهذا الأمر بشكل مباشر.⁽¹⁶⁾

الشكل: 3

معدلات مشاركة الجنسين في أول انتخاب ليبية حسب الدوائر الثلاثة عشر، 2012



Data Source: <<http://www.hnec.ly/>> published in 17-6-2012.

انتشار فوضى السلاح:

لقد عمل القذافي على نشر فوضى السلاح بشكل غير مسبوق اثر على الأمن الوطني الليبي والإقليمي، حيث يلاحظ انتشار فوضى السلاح في ليبيا ودول مجاورة أخرى، مثل مالي وغيرها. ويقدر السلاح المنتشر في ليبيا بحوالي مائتي ألف قطعة سلاح ثقيلة، وأكثر من مليوني قطعة سلاح خفيفة. إن جمع هذا الكم الهائل من السلاح ليس بالأمر المستحيل في حالة توفر إرادة سياسية حكومية وشعبية، ولكن ذلك يحتاج إلى وقت غير قصير. وتفاعل الكثير بخطط الحكومات السابقة في القضاء على فوضى انتشار السلاح من خلال التلويح بسياسة العصا والجزرة، حيث يلاحظ أن وزارتي الداخلية والدفاع لم تتخذ إجراءات عملية للقضاء على هذه الظاهرة التي لا تتال رضا الشارع الليبي الذي يطمح لبناء دولة القانون.

ويبقى انتشار السلاح من أبرز التحديات التي واجهت الحكومات السابقة، حيث لم يتم وضع آلية عملية لتنظيم السلاح، وليس بالضرورة نزع كلي نظرا لاستحالة تحقيق ذلك عمليا. وهناك عدة خيارات واجهت وتواجه الحكومات المتعاقبة في الحد من انتشار السلاح، لعل أبرزها:

1. دمج الثوار في الجيش الوطني والأمن الوطني،

2. أو نزع السلاح بالقوة،

3. أو شراء السلاح بأسعار مغرية بالنسبة لحامليه.

ونظرا لانتشار وفوضى السلاح،⁽¹⁷⁾ عبرت بعض الجماعات السياسية والقبلية والجهوية عن رفضها ومعارضتها لبعض السياسات الصادرة عن المجلس الوطني الانتقالي أو الحكومة المؤقتة عن طريق احتلالها المؤقت لمواقع معينة حتى تتم الاستجابة لمطالبها، مثل نقاط التفطيش على الطريق الساحلي ومواقع نفطية. ولقد لبت الحكومات المؤقتة في الكثير من الأحيان مطالب الجماعات المسلحة وذلك نظر لضعفها. كما تعرض مقر المؤتمر الوطني العام والمنتخب شعبيا لاقتحامات المتظاهرين أكثر من مرة لاعتبارات مختلفة، منها رفض تشكيلة حكومة د. مصطفى أبوشاقور أو الاحتجاج على تشكيلة حكومة علي زيدان.⁽¹⁸⁾

إن عدم الاستقرار وفوضى انتشار السلاح يعتبر أيضا من أبرز العوامل التي تهدد بتعريض ليبيا الجديدة للفشل، وبالتالي فإن عدم التعامل الفعال مع هذه الإشكالية قد يصنف ليبيا الجديدة في المدى الطويل بالدولة الفاشلة. وتصل درجة الفشل المتعلقة بعدم الاستقرار إلى 9/10، وهي درجة قد تجسد الواقع المعاش في ظل انتشار أكثر من مائتي ألف قطعة سلاح ثقيل، وأكثر من مليوني قطعة سلاح خفيف.

ثالثاً، الارتدادات الخارجية لثورة فبراير 2011

لا تقتصر بيئة ثورة فبراير على الظروف البيئية الداخلية، ولكنها امتدت في واقع الأمر لتشمل أيضاً الظروف البيئية الخارجية. فعقد مؤتمرات أصدقاء ليبيا المتتالية، وصدر قرارات مؤيدة لثورة فبراير من قبل مجلس دول التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة، وتوالي اعترافات الدول بالمجلس الوطني الانتقالي مهد بدون شك لانتصار الثورة على الصعيد السياسي. كما أن تقديم المساعدات المختلفة من قبل الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني قد جسد أيضاً دعماً إنسانياً لثورة فبراير.

لكن العامل الخارجي الأكثر حسماً تجسد في صدور عدة قرارات لعل أبرزها قراري مجلس الأمن رقم 1970، 1973 لعام 2011، حيث أن القرارين استندا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز استخدام القوة المسلحة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين وحماية المدنيين وحقوق الإنسان. ونتيجة لصدور قراري مجلس الأمن المتعلقين بليبيا، عليه فقد تشكل أولا التحالف الدولي المعروف بفجر عروس البحر "Odessa Down" نسبة إلى مدينة طرابلس وهو تحالف مكون أساساً من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا (استمر لمدة تقرب من أسبوعين)، تم تشكل ثانياً التحالف الدولي المعروف بالحامي الموحد "Unified Protector" الذي استمر حتى تم تحرير ليبيا وقتل القذافي في 20-10-2011.

فالاتحاد الأوروبي لا يقبل مثلاً بوجود دولة فاشلة على حدوده الجنوبية، نظراً لزيادة مستويات الهجرة غير الشرعية وعمليات التهريب والإرهاب بعد 2011. إذن، فمن المعروف أن العامل الخارجي ساهم في نجاح ثورة فبراير، وذلك من خلال قيام المجتمع الدولي بعدة خطوات ساهمت في بدء عملية التحول الديمقراطي ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما يلي:

- صدور قرارات على المستويين الإقليمي (مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي) والعالمي (مجلس الأمن الدولي، ومجلس حقوق الإنسان، ومحكمة الجنايات الدولية) بدعم مسار ثورة 17 فبراير منذ قيامها.
- تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الليبي أثناء وبعد نجاح ثورة 17 فبراير، ومن أمثلة ذلك ما قامت به الجارتين تونس ومصر.
- تشكيل تحالف دولي عرف باسم فجر الأوديسيا "the Odessa Down" لتطبيق قراري مجلس الأمن رقم 1970، 1973 بمشاركة أمريكية وفرنسية وبريطانية، حيث قامت هذه القوات بتدمير الدفاعات الجوية لنظام القذافي بهدف إقامة منطقة حضر جوي وحماية المدنيين من قوات القذافي.

- تشكيل تحالف أممي شاركت فيه دول مختلفة بقياد منظمة دول شمال حلف الأطلسي عرف باسم الحامي الموحد "the Unified Protector". ولقد شاركت دول عربية وإسلامية في قوات الحامي الموحد حتى لا يقال إنه تحالف صليبي، ومن أمثلة ذلك مشاركة كل من: تركيا، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، والأردن.
- قيام هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة بتقديم العون الفني والإنساني لليبيا الجديدة، ومن أمثلة ذلك تدريب وتأهيل كوادر فنية وإدارية لقيادة مرحلة بناء ليبيا الديمقراطية.
- قيام العديد من البلدان بمساعدة ليبيا الجديدة في التغلب على المشاكل التي تعترض وتعرقل قيامها على أسس سليمة، ومن أمثلة ذلك استقبال تونس، والأردن، وتركيا، واليونان، وإيطاليا وألمانيا لجرحى ثوار فبراير. كما قدمت العديد من البلدان العربية والأجنبية مساعدات فنية لتدريب وتأهيل قوات الحرس والأمن الوطني، وذلك بقصد المساعدة في التغلب على المشاكل الأمنية التي قد تعيق عملية التحول الديمقراطي في ليبيا الجديدة.
- قيام العديد من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني على المستويات القطرية والإقليمية والكونية بتقديم مساعدات فنية ولوجستية وتدريبية تساعد في البناء الديمقراطي لليبيا الجديدة. فلقد أقيمت مثلاً ورش عمل ومراكز تدريب للشباب الليبي، حيث حضر خبراء ومراقبين دوليين للإشراف على أول انتخابات ليبية ناجحة في 7-7-2012.

يتضح مما سبق، أن لثورة فبراير بطبيعة الحال ارتدادات خارجية متنوعة من حيث الكم والكيف معاً، ولكننا سنتعرض لبعضها باختصار وذلك على غرار المحور السابق لهذه المقالة. فالارتدادات الخارجية لثورة فبراير 2011 تعكس بدورها أبعاداً إيجابية وأخرى سلبية، وذلك على النحو التالي:

الارتدادات الخارجية الإيجابية:

لقد كان لثورات الربيع العربي، التي تعتبر ثورة فبراير من ضمنها، ارتدادات خارجية على المستويين الإقليمي والعالمي. فالقوى الإقليمية والدولية لم تتوقع في بادئ الأمر نجاح ثورات الربيع العربي، وبالتالي كانت ردود فعلها متسمة بالارتباك أحياناً والتردد أحياناً أخرى، ومثال ذلك التردد الإيطالي والتركي في تأييد ثورة فبراير في بدايتها لاعتبارات مصلحة. ويمكن الإشارة إلى مجموعة النقاط التالية التي تجسد الارتدادات الخارجية الإيجابية لثورة فبراير وذلك على النحو التالي:

1. تحسين الصورة النمطية لليبيا الجديدة على مستوى النظام العالمي، حيث تبدلت هذه الصورة من دولة إرهابية رعاية للإرهاب إلى دولة تشهد عملية تحول ديمقراطي تتمتع بالشرعية الدولية،
2. إن ثورة فبراير ساهمت في استقرار الأوضاع في الجارتين تونس ومصر، نظراً لأنها أصبحت تمثل عمقا استراتيجياً لثورات الربيع العربي، خاصة في شمال القارة الأفريقية،

3. تأمين الحدود الجنوبية لدول الاتحاد الأوروبي، حيث تقلص عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى جنوب أوروبا الذين كان يستخدمهم القذافي أداة للضغط على الغرب قبل قيام ثورة فبراير 2011،
4. تأييد النظام الإقليمي العربي والعالمي للثورة الليبية منذ أيامها الأولى، حيث يلاحظ أن قرارات مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية ومجلس الأمن الدولي تصب في هذا الاتجاه. فالعامل الإقليمي والدولي كان عاملا حاسما في انتصار ثورة فبراير 2011.
5. إن انتصار ثورة فبراير ومعها بقية ثورات الربيع العربي أدى إلى اندلاع موجة ديمقراطية ثانية نتج عنها تبني إصلاحات سياسية واقتصادية، أو قلصت من نظم الحكم غير الديمقراطية على مستوى العالم ككل.

الارتدادات الخارجية السلبية

لكن لثورة فبراير 2011 أيضا ارتدادات خارجية سلبية أثرت وستؤثر على حاضر ومستقبل ليبيا الجديدة، وبالتالي سنتوقف على أبرزها وذلك على غرار المحور السابق لهذه المقالة. ونظرا للقيود المنهجية لهذه الدراسة، فإنه سيتم التعرض لخمس ارتدادات خارجية سلبية متنوعة وذلك على النحو التالي:

1. استمرار التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية ليبيا الجديدة باسم الديمقراطية أحيانا، وباسم حقوق الإنسان أحيانا أخرى، مثل محكمة الجنايات الدولية والبعثة الأممية في ليبيا إلى جانب قوى إقليمية (مصر والإمارات) ودولية (روسيا وفرنسا)،
2. انتشار فوضى السلاح خارج الحدود الليبية، الأمر الذي أدى إلى عدم الاستقرار السياسي في دول مجاورة، مثل تشاد ومالي وانتشار القاعدة في الصحراء الكبرى،
3. انتهاك الحدود الليبية بشكل سافر، حيث ازدادت أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى جانب تفاقم عمليات تجارة البشر والمخدرات وما ارتبط بها من نشر للأمراض الخطيرة المعدية، مثل الايدز والوباء الكبدى والكورونا،
4. زيادة مستوى تؤثر العلاقات مع دول الجوار الجغرافي التي اتخذت مواقف مؤيدة لنظام القذافي، خاصة خلال قيام ثورة فبراير بشكل خاص، وخلال السنة الأولى لنجاح ثورة فبراير بشكل عام،
5. إن استمرار ضعف الحكومة الليبية (السلطات الثلاثة) يهدد بتحول ليبيا الجديدة إلى دولة فاشلة، وهذا يعتبر تهديدا للحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي الذي يخشى من زيادة تدفق الهجرة غير الشرعية من ليبيا التي تعتبر منطقة عبور سهلة في حالة استمرار ضعف الحكومة الليبية الحالية.

وفي نهاية هذا المحور من المقالة، سنتعرض عموماً بشيء من التفصيل لأحد النقاط التي تعكس الارتدادات الخارجية الإيجابية إلى جانب أحد النقاط التي تمثل الارتدادات الخارجية السلبية، وذلك على النحو التالي:

- تحسين الصورة النمطية لليبيا الجديدة على مستوى العالم،
- خطورة تحول ليبيا الجديدة إلى دولة فاشلة،

تحسين الصورة النمطية لليبيا الجديدة على مستوى العالم

لقد اتسمت الصورة النمطية لليبيا قبل عام 2011 بالإرهاب وزعزعة الأمن الإقليمي بل والدولي أحياناً، مثل أزمة لوكربي. عليه، خضعت ليبيا في عهد القذافي لعقوبات دولية، وتم تصنيفها بالدولة المنبوذة. وبالفعل تشير بعض الأدبيات إلى تورط ليبيا في سياسات وعمليات تمويل جهات إرهابية أحياناً، وفي دعم حركات انفصالية أحياناً أخرى. عليه، يلاحظ أن العالم الخارجي تعاطف مع الشعب الليبي حينما انتفض ضد الديكتاتورية في فبراير 2011.⁽¹⁹⁾

إن ليبيا الجديدة حظيت بالشرعية الدولية حيث اعترفت بها العديد من دول العالم حتى قبل إعلان التحرير لكامل التراب الليبي في 23-10-2011. وبعد إعلان تحرير ليبيا باشرت معظم السفارات في طرابلس أعمالها وفتح مطار طرابلس لاستقبال الوفود الرسمية وغير الرسمية. كما أن توافد الشخصيات الدولية والوفود المختلفة إلى طرابلس وبقية المدن الليبية أكد بما لا يدع مجال للشك على ثقة الجماعة الدولية في الدولة الليبية الجديدة، الأمر الذي يبعد عنها تهمة الدولة الضعيفة. لكن نشوب الحرب الداخلية في بنغازي ودرنة خلال (2014-2018) تم العدوان على طرابلس (2019=2020) أعاد للذاكرة صور نمطية مثل التطرف والإرهاب والأخوة الأعداء.

خطورة تحول ليبيا الجديدة إلى دولة فاشلة:

إن إثارة السؤال هل تعتبر ليبيا الجديدة دولة فاشلة؟، قد يثير تحفظ البعض، لأن ليبيا مازالت في المراحل الأولى من بناء الدولة الديمقراطية. وبالرغم من مرور أكثر من عشرة سنوات على إعلان التحرير (2011-10-23)، إلا أن يمكن أن نتساءل هل ليبيا الجديدة دولة فاشلة أو ناجحة؟⁽²⁰⁾

ففيما يتعلق بفقدان الحكومة الليبية للسيطرة على الشؤون الأمنية يلاحظ في هذا السياق وجود انقسام مؤسساتي منذ 2014، حيث يوجد برلمان في الشرق الليبي وآخر في طرابلس. لكن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في 2021 ساهم في توحيد المؤسسات التشريعية والتنفيذية والمالية. لكن هناك عقبات جمة أمام توحيد المؤسسة العسكرية، حيث يهيمن حفتر على الشرق والجنوب الليبي ويرفض الانطواء تحت سلطة المجلس الرئاسي الذي تأسس بناء على قرارات مؤتمر جنيف لعام 2021. وبالرغم من انتقاد البعض لسرايا الثوار التي مازالت تحمل السلاح، إلا أن واقع الحال يؤكد على فاعلية ثوار فبراير في إدارة

أزمات هددت الأمن الوطني الليبي، مثل الدفاع عن طرابلس ضد قوات حفتر التي اعتمدت بشكل كبير على المرتزقة مثل الفاجنر والجنجويد والمعارضة التشادية خلال عامي 2019-2020. صحيح أن السلطة الرسمية هي السلطة المكلفة باستتباب النظام والأمن، إلا أن التباطؤ في التعامل مع الأزمات المفاجئة أوضح أن قوات الثوار قادرة على التعامل معها بفاعلية (ملء الفراغ في الوقت المطلوب) الأمر الذي يعني تكامل السلطتين الرسمية وغير الرسمية في المرحلة الانتقالية التي تعيشها ليبيا الجديدة منذ إعلان التحرير في مدينة بنغازي.

لكن المتتبع للبيانات الدولية التي تصنف مختلف بلدان العالم إلى ناجحة وفاشلة وشبه فاشلة، يلاحظ أن ليبيا احتلت الترتيب رقم (50) عام 2012، وتصنف بالتالي في خانة الدول التي على حافة التحذير بالانهيار. وتشير بيانات الشكل: 4 عموماً إلى مقارنة ليبيا الجديدة ببلدان الربيع العربي وبعض الدول الأخرى خلال عامي 2011، 2020، حيث يمكن للمتمعن لبيانات هذا الشكل استخلاص الآتي:

1. إن دليل البلدان الفاشلة لا يصنف ليبيا من ضمن الدول الفاشلة، والتي وصل عددها عام 2012 إلى عشرين دولة يقع معظمها في القارة الأفريقية.⁽²¹⁾ لكن ليبيا الجديدة تصنف من قبل دليل البلدان الفاشلة لعام 2012 من ضمن الدول الستين، حيث يضعها الترتيب رقم (50) في خانة البلدان التي قد تكون مؤهلة للانهيار أو الفشل في حالة استمرار أدائها الضعيف في مجالات الأمن، وحقوق الإنسان، والمحافظة على سيادتها.

2. إن بيانات الشكل: 4 تشير إلى أن ترتيب دليل البلدان الفاشلة لبلدان الربيع العربي عام 2011 يتسم بالخطورة، حيث يلاحظ مثلاً أن اليمن (ترتيب رقم 8) وسوريا (ترتيب رقم 23) تعتبران دولتين فاشلتين، وأن مصر (ترتيب رقم 31) لا يفصلها عن الترتيب رقم (20) إلا احد عشرة نقطة. وتمثل البلدان العربية الفاشلة عموماً خمس العدد الإجمالي للدول العشرين الذي وصفها تقرير 2012 بالبلدان الفاشلة، حيث تضمن التقرير أربعة دول عربية من ضمنها وهي: الصومال (الترتيب الأول)، السودان (الترتيب الثالث)، اليمن (الترتيب الثامن)، العراق (الترتيب التاسع).

3. لكن بيانات الشكل: 5 تشير بدورها إلى ما تعانيه ليبيا الجديدة من المشاكل التي قد تهددها بالفشل في حالة عدم التعامل معها بجدية، حيث يلاحظ في هذا السياق أن أكثر المشاكل التي تضع ليبيا الجديدة على حافة الانهيار هي مشاكل تجسد درجات عالية على سلم فشل الدول مثل:

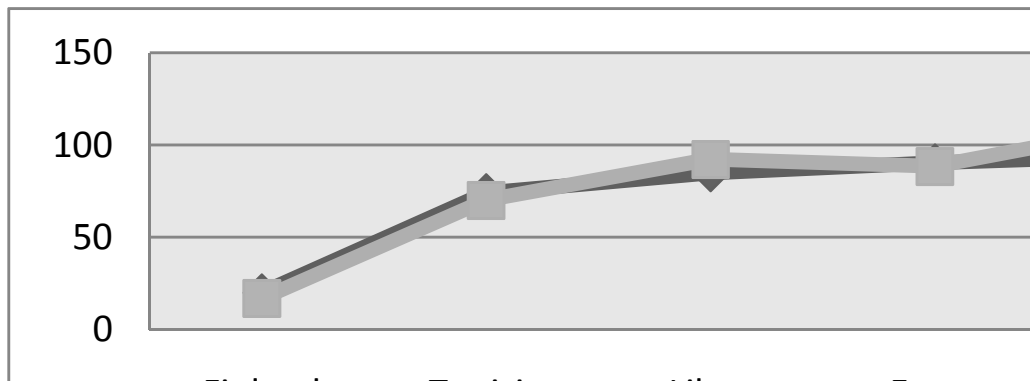
- التدخل الخارجي، حيث إن الفراغ الأمني والمؤسساتي بعد 2011 شجع بالفعل منظمات دولية وإقليمية والبلدان المجاورة ودول أخرى على التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا الجديدة. فبغض النظر عن توجيه الاتهامات لهذه الدولة أو تلك، فإن أبجديات العلاقات الدولية تقوم على ملء الفراغات لاسيما في مراحل ما بعد الثورات. وتصل درجة الفشل المتعلق بالتدخل الخارجي إلى 10/9، وهي درجة تعني وجود تدخل خارجي سافر.

• عدم الاستقرار وفوضى انتشار السلاح يعتبر أيضا من أبرز العوامل التي تهدد بتعريض ليبيا الجديدة للفشل، وبالتالي فإن عدم التعامل الفعال مع هذه الإشكالية قد يصنف ليبيا الجديدة في المدى الطويل بالدولة الفاشلة. وتصل درجة الفشل المتعلقة بعدم الاستقرار أيضا إلى 10/9، وهي درجة قد تجسد الواقع المعاش في ظل انتشار أكثر من مائتي ألف قطعة سلاح ثقيل، وأكثر من مليوني قطعة سلاح خفيف.

4. تحسنت ليبيا الجديدة على درجة سيئة جدا في مجال انتهاك حقوق الإنسان، وبالتالي فإن تحسن الأداء في هذا الملف سيعزز بالطبع من بناء دولة القانون والمؤسسات. وبالفعل فإن بعض الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون تجرى محاكمات وتعذب مساجين بعيدا عن شرعية الدولة الليبية المتمسكة بالضعف نتيجة للفراغ الأمني.

الشكل: 4

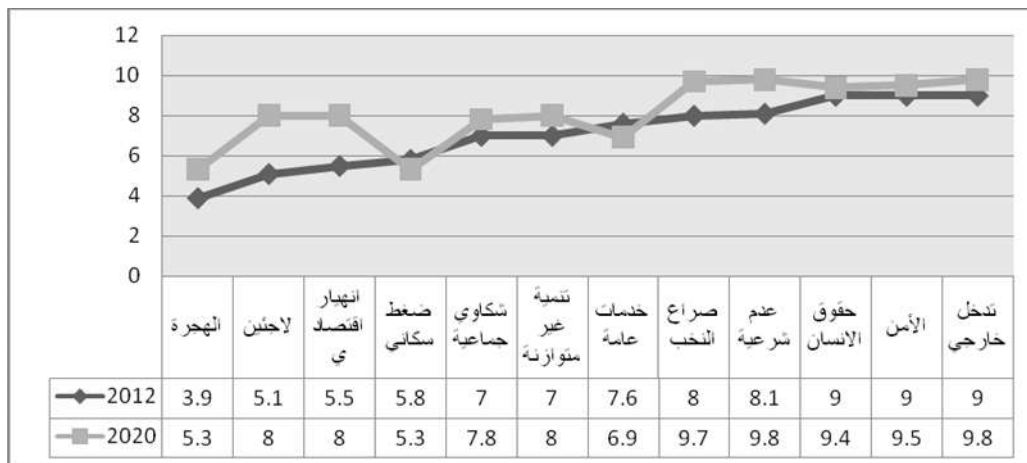
ترتيب ليبيا في مصفوفة البلدان الفاشلة في إطار مقارن، 2011-2020



Data Source: The Fragile States Index, *Fund for Peace* (2012, and 2020), available at <https://fragilestatesindex.org/>

الشكل: 5

تطبيق مؤشرات البلدان الفاشلة على ليبيا الجديدة عام 2012 / 2020



Data Source: same as table: 1

5. كما أن صراع النخب السياسية يعتبر عاملاً آخرًا ساهم في ضعف النظام السياسي الليبي، حيث تشير بيانات الشكل: 5 إلى ارتفاع حدة الصراع النخبوي من 10/8 عام 2012 إلى 10/9.7 في سنة 2020. فغياب الوحدة الوطنية زاد من مستوى الخلافات البينية بين النخب السياسية في ليبيا.

6. هناك عدة مجالات أخرى يمكن عن طريقها ابتعاد ليبيا الجديدة عن الفشل والاقتراب من النجاح، حيث تشير بيانات الشكل: 5 إلى عدة آفاق يمكن تحسين أداء الدولة الليبية فيها. ومن المجالات الواعدة في هذا السياق: ما يتعلق بتعزيز شرعية الدولة عن طريق الحصول على التأييد الشعبي الكبير، والتخفيف من حدة الصراعات النخبوية، وتحسين الخدمات العامة، وتحقيق التنمية المتوازنة، والحد من الشكاوي الجماعية والصراعات المختلفة.

يتضح مما سبق، أن ليبيا الجديدة تسير ببطء في عملية التحول الديمقراطي نظراً لوجود معوقات جمة. لكن هناك الكثير من العقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تصنف ليبيا بأي حال من الأحوال كدولة فاشلة أو شبه فاشلة، ولكنها قد تكون دولة ناجحة في حالة التعامل معها بجدية أكثر. فليبيا الجديدة يمكنها الانطلاق إلى مصاف البلدان الناجحة متى تغلبت على المشاكل الأكثر إلحاحاً ابتداءً بتحقيق الأمن وملء الفراغ السياسي والاقتصادي والثقافي، وبالتالي يمكن الحد من الأطماع الخارجية وتحقيق اللحمة الوطنية. ولعل إجراء الانتخابات في 24-12-2021 قد يأتي بدماء جديدة تنقل ليبيا من المرحلة الانتقالية التي طال أمداها إلى مرحلة بناء ليبيا الديمقراطية التي تتسع للجميع.

خاتمة:

تتعامل الأدبيات مع ارتدادات ثورة فبراير 2011 ومعها بقية ثورات الربيع العربي من منظورين بارزين؛ أحدهما يمثل أنصار نظرية المؤامرة التي تتحاز لوجود أيدي خفية ساهمت وتساهم في الفوضى الخلاقة التي تشهدها المنطقة العربية بحيث تؤدي في نهاية المطاف إلى رسم خارطة جديدة تمثل مصالح الدول الكبرى؛ والآخر يعكس عفوية ثورات الربيع العربي وسعيها إلى التحرر من كافة أشكال التسلط المحلي والعالمي وبناء دولة القانون والديمقراطية وتحقيق التنمية المنشودة في كافة المجالات. وقد يكون الأمر عموماً خليطاً من هذا وذاك، حيث أن العولمة قد قلصت بالفعل الحدود القومية للدول، ولكن ذلك لا يلغي بأي حال من الأحوال إرادات الشعوب النائرة على الظلم والاستبداد.

ولقد اتضح لنا من محاور هذه الدراسة عموماً وجود ارتدادات داخلية وأخرى خارجية يتسم كل منهما بالإيجابية والسلبية في نفس الوقت. إن القيود المنهجية السالفة الذكر لم تمكننا من التعرض لكل الارتدادات الداخلية والخارجية، وبالتالي فقد تم التعرض لأبرزها في بادئ الأمر تم التوسع وإعطاء أمثلة لبعض منها بعد ذلك. إن التغلب على الارتدادات السلبية، سواء أكانت داخلية أو خارجية، سيساهم بطبيعة الحال من دعم جهود ثوار فبراير في بناء دولة القانون والمؤسسات والديمقراطية. إن التغلب على مشكلة

انتشار السلاح وحل الكتائب الأمنية ودمج أعضائها إما في الجيش الوطني أو الحرس الوطني سيؤدي إلى ملء الفراغ الأمني والقانوني، الأمر الذي سيعزز في نهاية المطاف عملية بناء دولة القانون والمؤسسات والديمقراطية التي يعيش فيها الجميع بسلام ورخاء.

وهناك مشهدين رئيسيين لاستشراف مستقبل ارتدادات ثورة فبراير 2011، أحدهما متفائل والآخر متشائم. وبينما يفترض السيناريو المتشائم استمرار الحاضر على ما هو عليه، يلاحظ أن المشهد المتفائل يتوقع حدوث تغييرات للأحسن بحيث يمكن التغلب على بعض أو معظم الارتدادات السلبية.

فوفقا للسيناريو المتفائل، فإن مشكلة الاستقرار والأمن وفوضى انتشار السلاح قد تحسنت في واقع الأمر منذ إعلان التحرير، ولكنها مازالت تشكل خطر كبير على مستقبل ليبيا الجديدة. لكن الحكومات المتعاقبة في ليبيا منذ 2011 لم تتجح في التعامل بجدية مع الملف الأمني، حيث أنها تفنقر إلى الإرادة السياسية والدعم الإقليمي والدولي. ويدعم الرأي العام الليبي عموما شرعية الدولة، حيثزادتاآراء المضادة لفوضى السلاح ورفض الخروج على شرعية الدولة مهما كانت المبررات. كما أن الجار الأوروبي لا يقبل بوجود دولة فاشلة على حدوده الجنوبية، نظرا لما يمثله ذلك من تهديد للأمن الوطني. إن نجاح حكومة الوحدة الوطنية في التعامل مع الملف الأمني سيدعم الجهود الرامية لبناء دولة القانون والمؤسسات والديمقراطية والتي يمكن من خلالها تقليص إن لم يكن القضاء على كل الارتدادات السلبية الداخلية والخارجية على حد سواء.

لكن السيناريو المتشائم يتوقع استمرار الحاضر على ما هو عليه، وبالتالي يبقى عدم نجاح حكومة الوحدة الوطنية مع الملف الأمني أمرا متوقعا، الأمر الذي قد يساهم في استمرار الارتدادات السلبية على المستويين الداخلي والخارجي. إن المشهد المتشائم يتوقع أيضا حدوث الأسوأ، استنادا إلى عدم استعداد دول الجوار للتعاون في الملف الأمني لاسيما وأن معظم هذه البلدان مازالت متورطة في الشأن الليبي. كما أن هذا السيناريو يعول على الاختلافات القبلية والجهوية كعوامل دافعة إلى مزيد من الارتدادات السلبية على المستويين الداخلي والخارجي. إذن يلاحظ وجود تيارين في ظل هذا المشهد، حيث إن التيار الأول يتوقع استمرار الارتدادات السلبية، بينما يشير الآخر إلى زيادة هذه الارتدادات نظرا لعدم قدرة الحكومة الليبية على التعامل مع المشكلة الأمنية بالجدية المطلوبة والإرادة القوية.

الهوامش:

1. هناك غنى ملحوظ في أدبيات الربيع العربي باللغتين العربية والانجليزية، انظر على سبيل المثال لا الحصر: عبد الإله بلقزيز (تحرير)، الربيع العربي إلى أين: أفق جديد للتغيير الديمقراطي. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)؛ وتماز كاظم الاسدي ومحمد غسان الشبوط، عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، 2018. (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018) على الرابط التالي:

<https://www.democraticac.de/?p=57517>

Katerina Dalacoura, "The 2011 Uprising in the Arab Middle East: Political Change and Geopolitical Implications," *International affairs* 88, 1 (2012): 63-79.

2. تتمثل منهجية هذه الدراسة في محاولة الإجابة على بعض الأسئلة الهامة، مثل: ما هي ارتدادات ثورة فبراير 2011 على المستويين الداخلي والخارجي ؟ ؛ وهل يغلب على ارتدادات ثورة فبراير 2011 البعد الإيجابي أم السلبي ؟ ؛ وما مستقبل ثورة 17 فبراير في ظل وجود ارتدادات إيجابية وسلبية في نفس الوقت ؟ وبالرغم من أن هدف هذه الورقة يتمثل في وصف وتحليل ارتدادات ثورة 17 فبراير 2011 على المستويين الداخلي والخارجي، إلا أنها لن تختبر مدى مصداقية فرضية محددة لأنها دراسة استطلاعية في المقام الأول. فالهدف الرئيسي لهذه المقالة يتمثل في التعرف على ارتدادات ثورة 17 فبراير بعد مرور عقد على قيامها.
3. لمعرفة المزيد عن أنماط تصاميم البحث العلمية أنظر للمؤلف: مصطفى عبد الله خشيم، **تصاميم البحوث العلمية في إطار العلوم الاجتماعية**. (طرابلس : منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2009).
4. لقد قام القذافي بانقلاب على الدستورية الملكية (1951-1969)، حيث تم تدمير المؤسسات السياسية القائمة (إلغاء الدستور والبرلمان والمؤسسات السياسية القائمة)، إلى جانب سن قواعد لعبة سياسية جديدة تقس الفرد بدل الوطن. عليه، فقد انتشر الفساد وأصبح ثقافة سائدة في المجتمع الليبي. لكن قيام الربيع العربي وامتداده إلى ليبيا قلب الموازين حيث قتل القذافي في 20-10-2011 الموافق 20 من رمضان.
5. إن المتتبع للتاريخ السياسي يلاحظ وجود ارتدادات داخلية وخارجية سلبية وإيجابية في ظل الثورات العالمية، مثل الثورات الفرنسية والأمريكية والروسية. عليه، يمكن القول بأن للثورة الليبية، كما هو الحال مع بقية ثورات الربيع العربي، ارتدادات داخلية وخارجية سلبية وإيجابية سيتم التعرف عليها في إطار هذه الورقة.
6. أنظر في هذا الشأن: Gregory Gause, "The Year the Arab Spring Went Bad," *Brookings* (December 31, 2012), available at: <http://www.brookings.edu/experts/gauseg...>
7. تعاني الدول الحديثة الاستقلال ولكن بدرجات متفاوتة، ولا تعتبر بلدان الربيع العربي استثناء لذلك، من خمسة أزمات للتنمية السياسية، وهي أزمات: الهوية، والشرعية، والمشاركة، والتوزيع، والاختراق أو النفوذ، ولمعرفة المزيد أنظر للمؤلف: مصطفى عبد الله خشيم، **موسوعة علم السياسة: مصطلحات مختارة**. (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر، 2004)، ص. 161.
8. ف غريغوريغوز الثالث، "لماذا أغفلت دراسات الشرق الأوسط الربيع العربي؟: خرافة استقرار أنظمة الاستبداد العربي". **مجلة المستقبل العربي** السنة 34، العدد 392 (أكتوبر 2011)
9. تشهد ثورات الربيع العربي حالات مؤقتة من التأزم وتخوين وتشدد في المطالب ورفض للحوار الوطني، ولكن ذلك يعتبر مؤقتا طالما أنها ستزول مع مرور الوقت، ولمعرفة المزيد أنظر مثلا: زهير فهد الحارثي، "هل أخفق الربيع العربي"، **الرياض** (2001/11/20)، موجود على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.alriyadh.com/section.hom.html>
10. أنظر في هذا الشأن للمؤلف، مصطفى عبدالله خشيم، **تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة**. (طرابلس: هيئة دعم وتشجيع، 2013): 119-124.
11. إن عملية التحول من نظم ديكتاتورية، كما كان الحال في كل من تونس وليبيا، إلى نظم ديمقراطية يتسم عموما بالتعقيد والعنف معا، ولمعرفة المزيد أنظر مثلا: برهان إبراهيم كريمة، "الربيع العربي بأعين البعض"، شبكة مشاهد نت التطويرية (2011-7-28)، موجودة على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.mushahed.net/vb/index.php>

12. أنظر للمؤلف، *مجلة المستقبل العربي* (ديسمبر 2012): 119-137، بعنوان: انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا: مسار التحول" موجودة على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.caus.org.lb/Home/publication_popup.php?ID=4654&MediaID=2>

13. تتسم الدول الديمقراطية التقليدية بتدني نسبة المشاركة في التصويت، حيث يلاحظ مثلاً أن نسبة المشاركة في انتخابات الرئاسة الأمريكية خلال السنوات 1960-2000 كانت أقل من 60%، وفي سويسرا خلال السنوات 1980-1989 كانت 49%. كما لم تتعد نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية النصفية للكونجرس الأمريكي معدل 40% منذ عام 1970، ولمعرفة المزيد أنظر:

Patterson, Thomas E., *We the People: A Concise Introduction to American Politics*. (New York: McGraw-Hill, 2002), p. 189.

14. لقد وصلت نسبة المشاركة في انتخابات تونس بعد انتصار ثورة الياسمين ذروتها حيث بلغت 70%، لكن نسبة المشاركة في انتخابات الرئاسة المصرية لم تتعد 50%.

15. لقد انخرط الليبيون في انتخابات دورية (كل أربعة سنوات) منذ الحصول على الاستقلال في 24-12-1951، حيث جرت أول انتخابات في شهر فبراير عام 1952، وأخر انتخابات في عام 1964. لكن انتخابات 1964 قد تمت اعادتها في سنة 1965 فيما بعد نتيجة للتشكيك في نزاهتها مع العلم أن الانتخابات المعادة كانت مزورة أيضاً. ونظراً لارتفاع الأمية في ذلك الوقت، عليه فقد ميز الناخبون بين المرشحين. كما انحصر المرشحون بين المرشحي المؤيدين للحكومة من ناحية، والمستقلين من ناحية أخرى. وبالرغم من وجود أحزاب في ذلك الوقت، إلا أنها كانت محظورة منذ 23-2-1952 نظراً لعدم ثقة الملك إدريس السنوسي في النظام الحزبي. وتوصف انتخابات عام 1964 بأنها كانت غير نزيهة وغير شفافة، وبالتالي تم تزوير نتائجها لصالح المرشحين المواليين للحكومة.

16. تشير الأدبيات إلى أن المرأة في الديمقراطيات التقليدية كانت توصف بأنها محافظة (أي قرب إلى اليمن)، لكن انضمامها لسوق العمل منذ العقد الأخير للقرن العشرين بشكل كبير جعلها تتجه إلى اليسار، ويبدو أن حال المرأة الليبية يصب في اتجاه اليسار ولمعرفة المزيد أنظر مثلاً:

Inglehart, Ronald and Pippa Norris, *The Developmental Theory of the Gender Gap: Women and Men's Voting Behavior in Global Perspective*. (Cambridge: Harvard University Press, 1999)

17. لقد عمل الغدافي على نشر فوضى السلاح بشكل غير مسبوق اثر على الأمن الوطني الليبي والإقليمي، حيث يلاحظ انتشار فوضى السلاح في ليبيا ودول مجاورة أخرى، مثل مالي وغيرها. ويقدر السلاح المنتشر في ليبيا بحوالي مائتي ألف قطعة سلاح ثقيلة، وأكثر من مليوني قطعة سلاح خفيفة. إن جمع هذا الكم الهائل من السلاح ليس بالأمر المستحيل في حالة توفر إرادة سياسية حكومية وشعبية، ولكن ذلك يحتاج إلى وقت غير قصير. وتقاءل الكثير بخطط الحكومات السابقة في القضاء على فوضى انتشار السلاح من خلال التلويح بسياسة العصاء والجزرة، حيث يلاحظ أن وزرتي الداخلية والدفاع تنتهج سياسات عملية للقضاء على هذه الظاهرة التي لا تتال رضى الشارع الليبي الذي يطمح لبناء دولة القانون.

18. بالرغم من أن هيئة النزاهة والوطنية قد أصدرت قرارات في عدم نزاهة وأربعة وزراء في حكومة علي زيدان، تتعلق بالداخلية، والكهرباء والحكم المحلي والمجتمع المدني، وشؤون الدولة لدى المؤتمر الوطني العام، إلا أنه قد تم تمكينهم من وزاراتهم بعد صدور أحكام قضائية براءتهم من التهم الموجهة إليهم بالخصوص. إن الطعن في قرارات لجنة النزاهة والوطنية من قبل المحاكم التي يتهمها الكثير بالفساد قد أدى إلى بروز مظاهرات في مدن

ليبية مختلفة، خاصة طرابلس وبنغازي تطالب بصدور قانون للعزل السياسي للحد من تغلغل أنصار القذافي في مفاصل الدولة والحكومة الليبية بعد قيام ثورة فبراير 2011.

19. لقد تداركت كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لأخطائها خلال ثورة الياسمين في تونس وثورة 25 يناير في مصر، وبالتالي كانت مواقفها من ثورة 17 فبراير 2011 أكثر استجابة لمطالب الشعب الليبي الداعية إلى التغيير الجذري للنظام التسلطي والتحول للنظام الديمقراطي. فالتردد الفرنسي من ثورة الياسمين تم تصحيحه بشكل كبير خلال ثورة 17 فبراير، حيث كانت سياسة فرنسا مؤيدة بقوة لثورة 17 فبراير منذ اندلاعها الأمر الذي سرع في سقوط القذافي.

20. برز مفهوم الدولة الفاشلة في السنوات الأخيرة، حيث لاحظ الباحثون غياب الدولة في دول مثل الصومال وأفغانستان وغيرها، ولمعرفة المزيد أنظر على سبيل المثال لا الحصر:

Chomsky, Noam, *Failed States: The Abuse of Power and Assault on Democracy*. (New York: Hensy Halt & Company, 2006)

21. إن الدول العشرين الموسومة بالفشل حسب تقرير 2012 هي على التوالي: الصومال، الكونغو، السودان، تشاد، زيمبابوي، أفغانستان، هايتي، اليمن، العراق، أفريقيا الوسطى، ساحل العاج، غينيا، باكستان، ونيجيريا، غينيا بيساو، كينيا، أثيوبيا، بورندي، النيجر، وأوغندا. ولمعرفة المزيد:

The 2012 failed states Index, *Foreign policy* (December 31, 2012), available at: <http://www.foreignpolicy.com>